العولمة ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد

المدرس المساعد صائب حسن مهدي

جامعة القادسية/كلية الإدارة والاقتصاد/قسم إدارة الأعمال

Abstract:

Is not the phenomenon of "globalization" of economic new as it seems. It seems that cosmic space or area of trade, the laws of distinctive market, is now called upon to unite, as projects come to a strategy of "total" In other words, to trade policy and financial scope of the international market. No longer limited to the organization of the international economy today freed from customs duties, but in harmony with the conditions of competition in the areas of "cash, and the legislation on investment, and social conditions, and cultural property ... etc" Speed is the essence of dynamic participation in globalization. Has encouraged the development of transportation, the start of trade in goods, and capital, and individuals, many centuries ago. I knew the eighties (1980) revolution in real time, characterized by solidarity of information with the contacts. The convergence of liberal theories of conformity with the accelerating mechanization in regular markets, "Finance, the prices of goods ... etc.". Valehiz had decreased, and time was compressed, and becomes a reaction to the Ante in international economic competition and quickly.

المستخلص

ليست ظاهرة "العولمة" الاقتصادية جديدة كما يبدو، ويبدو أن الفضاء أو المجال الكوني للتجارة، المميز بقوانين السوق، مدعو الآن ليتوحد، إذ توصلت المشروعات إلى إستراتيجية "إجمالية" بعبارة أخرى، إلى سياسة تجارية ومالية على نطاق السوق الدولي.

ولم يعد تنظيم الاقتصاد الدولي ينحصر اليوم في تحريره من الضرائب الجمركية، بل بالتناغم مع شروط التنافس في مجالات "النقد، والتشريع الخاص بالاستثمار، وبالشروط الاجتماعية، وبالملكية الثقافية... الخ" والسرعة هي الدينامكية المشاركة في جوهر العولمة فقد

شجع تطور النقل، على انطلاقة التبادل في البضائع، وفي رؤوس الأموال، والأفراد، منذ عدة قرون وعرفت الثمانينات ثورة في الزمن الحقيقي، المتميز بالتحام المعلوماتية مع الاتصالات. وتلاقت النظريات الليبرالية في المطابقة مع تسارع في المكننة المنتظمة للأسواق "المالية، أسعار البضائع... الخ". فالحَيِّز قد نقص، والزمن قد انضغط، ويصبح رد الفعل الرهان الأساسي في المنافسة الاقتصادية الدولية وبسرعة.

المقدمة

إن العولمة برزت كمصطلح مستمد من واقع يشغل بال الخبراء والمختصين وخصوصا بعد التغيرات الجوهرية التي شهدها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين وعلى مختلف الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي كان من أبرزها ظهور بوادر التصدع والانهيار التدريجي في المعسكر الاشتراكي السابق والذي تزعمه الاتحاد السوفيتي لمدة جاوزت النصف قرن من الزمان ، وشهد العالم بروز قوى جديدة على الساحة العالمية كانت توصف في السابق بأنها من الدول النامية كما هو مع الصين تلك الدولة العملاقة التي حاولت أن تجد لها مكانا مع عملاقة الاقتصاد العالمي من الدول الغربية التي تزعمتها الولا يات المتحدة الأمريكية والتي أصبحت الدولة الأولى في العالم من حيث قوتها العسكرية والاقتصادية والتي استخدمتهما لقيادة وتوجيه باقي دول العالم بشكل مباشر أو غير مباشر.

لقد استخدمت الولايات المتحدة تقدمها التكنولوجي والعلمي في الترويج لفكرة العولمة باعتبارها المنقذ الوحيد لكل مشاكل العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فالعالم الذي يتكون من مئات الدول المختلفة في أفكارها وتوجهاتها العقائدية والفكرية والتي تحوي بين شعوبها الكثير الكثير من القوميات والشعوب المختلفة الأعراق والأصول واللغات المختلفة يجب أن ينصهر في بوتقة واحدة ألا وهي بوتقة العولمة أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وبحسب المفهوم الأمريكي للسياسة والاقتصاد بل وحتى الثقافة والتراث والحياة بصورة عامة.

إن من ابرز سمات النظام العالمي الجديد هو إزالة الحدود السياسية بين دول العالم المختلفة وتحويله إلى سوق واحدة تسود فيها حرية تنقل الأفراد والأموال أي تدويل النشاط

الاقتصادي بشكل كامل وإزالة كافة الحواجز السياسية والاقتصادية التي تعيق نموه وحريته الكاملة وإلغاء كافة التشريعات الوطنية والتي تضعها دول العالم المختلفة لحماية اقتصادياتها وشعوبها .

وسنحاول من خلال هذا البحث التطرق إلى مفهوم ظاهرة العولمة ونشأتها ودور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالم الجديد وذلك من خلال مبحثين تناولنا في المبحث الأول التطور التاريخي لمفهوم العولمة أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة ظاهرة العولمة باعتبارها ظاهرة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية وقد ألقت هذه الظاهرة بظلالها على العالم اجمع على الرغم من التنوع والاختلاف في النظم السياسية والاقتصادية لدول العالم المختلفة.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في إن ظاهرة العولمة قد أصبحت أمراً واقعاً ولا مفر منه ولذلك لا بد لنا من التعرف على هذه الظاهرة ودراسة آثارها المختلفة لكي نتمكن من مواكبة التطورات الاقتصادية والسياسية التي تحث من حولنا في العالم

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها انه ينبغي على دول العالم المختلفة وبالأخص الدول النامية أن لا تبقى مكتوفة الأيدي تراوح في مكانها بينما تعصف بها ومن حولها وبشكل سريع الكثير من التغيرات الاقتصادية والسياسية وان تسعى لإيجاد موقع مرموق في النظام العالمي الجديد وإلا فقطار التغيرات المتسارعة وخصوصاً في المجال الاقتصادي سوف لن ينتظر أحد.

المبحث الأول

التطور التاريخي لمفهوم العولمة

لقد ظهر مصطلح العولمة أول ما ظهر في مجال المال والتجارة والاقتصاد، غير انه لم يعد مصطلحاً اقتصادياً محضاً، فالعولمة الآن يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً ذا أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد فالعولمة الآن نظام عالمي أو يراد لها إن تكون كذلك يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال. الخ ، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والايدولوجيا [١].

ومما لاشك فيه إن أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحاً وأبرزها أثراً وهدفاً هو المجال الاقتصادي فالعولمة هنا تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ، وبعبارة أخرى فان ظاهرة العولمة حسب هذا المفهوم هي بداية ظاهرة الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعات المركز الأصلي .[٢]

وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة بتسارع نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والازدياد المتسارع في نشاطات الشركات المتعددة الجنسية التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية[٣] .

ويمكن حصر أهم المبررات الاقتصادية لتبني أيدلوجية العولمة بالاتي [٤] :-

١ - إن التجارة الحرة أي تلك التي تسود فيها المنافسة التامة وتزال فيها كافة الحواجز والمعوقات، وكما يراها المنظرون الاقتصاديون تؤدي إلى إمكانية تحقيق التخصص وتقسيم العمل عالمياً على أساس الميزة النسبية لتكاليف الإنتاج الأمر الذي من شانه تعظيم منافع التجارة العالمية وتحقيق الأرباح لجميع المساهمين في التبادل التجاري الدولي .

٢ - إن إزالة القيود والمعوقات المفروضة على النشاط الاقتصادي عالمياً وحرية انتقال السلع والموارد من شانه تحقيق التوظيف الأمثل للموارد عالمياً حيث يتحقق ذلك من خلال المنافسة العالمية الأمر الذي يترتب عليه تحقيق عوائد أفضل من تلك الموارد .

٣ - إن العولمة وما يتبعها من الشفافية تساعد على خلق فرص أفضل للتعامل الدولي ،والتنبؤ بالظروف الاقتصادية بطريقة أفضل .

إن مصطلح " العولمة" هو ترجمة لكلمة Mondialisation الفرنسية التي تعني جعل الشئ على المستوى العالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية وبمراقبة صارمة على مستوى الكمارك (تنقل السلع والبضائع) إضافة إلى حماية ما بداخلها من أي خطر أو تدخل خارجي، سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو السياسة أو بالثقافة .أما اللامحدود فالمقصود به العالم أي الكرة الأرضية فالعولمة تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي (المالي والتجاري) وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وداخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها،على إن الكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة لكلمة (Globalization) الانكليزية التي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وهي تفيد معنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل .[٥]

لقد وردت عدة مصطلحات مرادفة للعولمة ومنها الكونية والشمولية وفرق بعضهم بين العالمية والعولمة وعرف العولمة على إنها (وضع الشيء على مستوى عالمي، أو هي مسعى لإزالة الحدود والموانع ما بين الدول للسماح بحرية التبادل بين الأفكار والأموال والسلع دون قيود تفرضها السيادة الوطنية والخصوصية القومية) [٦] .

وعموماً هناك عدة تعاريف لهذه الظاهرة [٧]،والتعريف الدقيق هو الذي يربط العولمة باندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة ضمن إطار من حرية الأسواق إلى اختراق الحدود القومية والانحسار الكبير في سيادة الدولة، كما تعرف أيضا بأنها التوسع المطرد في تدويل الإنتاج من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بالتوازي مع الثورة المستمرة في الاتصالات والمعلومات والتي دفعت بالبعض إلى تصور العالم وكأنه تحول بالفعل إلى قرية صغيرة .

وهناك من يعرفها بأنها التوسع في السوق العالمي الرأسمالي ليدخل أماكن كانت مغلقة عليه من قبل مثل دول المعسكر الاشتراكي السابق والدول النامية التي حاولت تطبيق أنماط من التنمية خاصة بها.

يقضي منطق التطور الرأسمالي بالتوسع المستمر خارج الحدود هكذا بدأ أمره قبل قرون إذ انتقلت الرأسمالية من حدود الدولة القومية والاقتصاد القومي إلى عالم (ما وراء البحار) في عملية واسعة من الزحف الاستعماري،شملت معظم المناطق الجنوبية من الكرة الأرضية بحثا عن المواد الخام واليد العاملة الرخيصة والأسواق، واليوم بلغ التوسع الرأسمالي ذروته فاخذ بالتوسع داخل حدود جديدة داخل المعسكر الرأسمالي ذاته ،وهذا التوسع هو ما يطلق عليه اليوم بالعولمة وسمته الأساسية هي توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حدا لكل أنواع السيادة الوطنية [٨] .

لاشك في أن الرأسمالية منذ بدايتها، وهي تسعى لنقل أسلوبها للإنتاج إلى خارج حدودها في الوقت نفسه الذي كانت تسعى إلى مصادر الخامات والموارد وأسواق التصريف الاستثمار في الخارج هذه الرأسمالية التي أحدثت عند قيامها ثورة هائلة في تنمية القوى الإنتاجية تمثلت في الثورة الصناعية، كانت تسعى دائما إلى إدماج العالم كله في سوق رأسمالية واحدة.

ولقد ظهر التفاعل المستمر بين تطور الإنتاج والسوق العالمية منذ المراحل الأولى من ظهور الرأسمالية، وكان هو الدور الحاسم في هذا التفاعل للصناعة الرأسمالية... فالسوق العالمية ذاتها تؤلف قاعدة أسلوب الإنتاج هذا[٩] .

وكثيراً ما يقال إن العولمة هي توسيع للأسواق وإزالة للحواجز بين الدول حتى نصبح أمام سوق عالمية، فالعولمة تستهدف القضاء على الاقتصاديات الوطنية في سبيل إقامة السوق العالمية ليس هذا فقط بل إن فكرة العولمة تعني أيضا تغليب فكرة السوق على ما عداها من المؤسسات الاجتماعية، فكل شيء مع العولمة خاضع لمنطق السوق وأحكامها [١٠].

لقد أدت عملية تمركز رأس المال والقوة الاقتصادية في البلاد الصناعية الكبرى إلى سيطرة الشركات الدولية على إدارة رأس المال الدولي وعلى عمليات تنظيم الإنتاج ومنافذ التوزيع على الصعيد العالمي، وهكذا فان ما يلاحظ اليوم من إعادة توزيع للأنشطة الصناعية على الصعيد العالمي إنما يمثل جزءاً لا يتجزأ من الإستراتيجية الجديدة الشاملة للشركات

الدولية لتدويل الإنتاج الصناعي وقد ساعد على ذلك التطورات الفنية والتكنولوجية الحديثة في العديد من الصناعات التقليدية والحديثة[١١] .

يهدف النظام الرأسمالي الذي يحكمه قانون تعظيم الأرباح الخاصة إلى التوسع وذلك عبر استثمار إرباحه والحصول على القروض، فإذا لم يتوسع يتعرض إلى الركود والكساد والأزمات الدورية، ويؤدي التوسع إلى ظهور المنشات الاقتصادية الكبرى عبر تركز وتمركز رأس المال ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الاندماج بين الشركات الكبرى لتكوين شركة عملاقة، كما انه من الملاحظ انه من خلال عمليات التوسع سوف تتوفر فوائض مالية ضخمة قد لا تجد لها أحيانا فرصة مربحة في القيام باستثمارات حقيقية مما يدفع أصحابها إلى المضاربة فيها داخل البلد الواحد أو خارجه وخصوصا أذا أتيحت الفرصة المناسبة لذلك[١٢] .

إنَّ التَّنافس والصِّراع بين الشَّركات أَمرٌ غير جديدٍ ولكنَّه شأنه شأن غيره من ظواهر الحياة بمختلف جوانبها تنعكس فيه الظُّروف الموضوعيَّة وتُقَوْلِبُهُ بما يتوافق معها، ويكفي لتبيُّن ذلك أَن نرجع مثلاً إلى علاقات الدُّول مع بعضها بعضاً أَو إلى أَسباب نشوء الاستعمار والصِّراع على المستعمرات إذ كان كلُّه محكوماً إلى درجةٍ كبيرةٍ بالمنافسة الاقتصاديَّة ومصالح الدُّول المستعمِرَة والمتصارعة النَّابعة من مصالح شركاتها الَّتي تمدُّ شرايينها بدفق الحياة.

إلاَّ أَنَّ طبيعة المرحلة الرَّاهنة؛ مرحلة العولمة قد فرضت إيقاعاً جديدا من المنافسة لم يختلف في جوهره عمَّا مضى ولكنَّه يلبس أَثواباً جديدةً تتَّفق مع معطيات العولمة وخصوصيَّاتها إذ صارت الشَّركات مرغمة على اللَّعب على أَحدِ حبلي المنافسة والصِّراع الجديدين المتمثِّلين إمَّا باستمرار المواجهة وفق الظُّروف المعاصرة أَو بالمواجهة من الدَّاخل وأَعني بذلك؛ إمَّا إعادة هيكلة الشَّركات على أَنحاءٍ متطوِّرة تتيحُ لأَصحابها القدرة على المواجهة والتَّحدِّي أَو الاندماج مع الشَّركات المماثلة [١٣].

إن تقدير آفاق عملية نقل الصناعة، وإعادة رسم التخصص وتقسيم العمل الدولي بما يسمح بتصنيع الدول النامية قد اتسمت من قبل اغلب الكتاب بالتركيز على دوافع الاستثمار الصناعي في الخارج، وتناقضات نظام الرأسمالية الاحتكارية في الدول المتقدمة في

الدول لمتقدمة،فيرى سمير أمين(إن الميول الانكماشية ذات الطبيعة شبه الدائمة في البلاد الرأسمالية المتقدمة متصاحبة مع أزمة السيولة الدولية يمكن أن تهدد نظام الرأسمالية الاحتكارية)[١٤].

والعولمة ليست قدراً فرض على العالم بل إنها توجه إيديولوجي تم اختياره منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين من قبل العديد من الدول المتقدمة نتيجة لسيادة الاتجاهات السياسية المحافظة في تلك الدول والتي تأتي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض دول أوربا الغربية حيث ترتكز النواحي المادية للعولمة على أيديولوجية ليبرالية جديدة تتمثل بالحرية الاقتصادية والسياسية ونظام السوق الحر والمنافسة والانفتاح العالمي[١٥] .

وترافق مع هذه الثورة النيوليبرالية اندلاع الثورة العلمية والتكنولوجية التي باتت تلقب بالثورة الصناعية الثالثة في الغرب، والتي أحدثت تغيرات هيكلية في اقتصاديات البلدان الرأسمالية من خلال الأوتوماتكية المرنة، كما أحدثت تغيراً جذرياً في العوامل المادية لقوى الإنتاج، بل ثورة في القوى الإنتاجية الذاتية وهي الإنسان نفسه وحلت محل وسائل الإنتاج القديمة وسائل إنتاج جديدة إلكترونية مبرمجة بوساطة الكومبيوتر.

وبفضل الثورة العلمية والتكنولوجية تدخل الرأسمالية في عالم حضاري جديد ، تتمثل حضارته في المعرفة التي تقوم على المعلومات بدلاً من المواد الخام والوقود والموارد الطبيعية وموارد العمل البسيط للبشر وتصبح المعلومات هي المورد الرئيس لثروة المجتمع، وتصبح القوى المنتجة للمعرفة هي مفتاح تحديد وتجديد القوى المنتجة للمجتمع بل تصبح المعلومات هي الشكل الرئيس لرأس المال إن المعلومات مورد مثل سائر الموارد الطبيعية: كالثروات المعدنية، والأرض، والمياه، ومثل الثروات البشرية وهي مورد متجدد يتزايد كل يوم ويتضاعف كل خمس سنوات وهو قادر على أن ينتج موارد جديدة لم تكن معروفة. فالمعلومات تحول المواد التي لم نكن نعرف لها قيمة إلى موارد طبيعية جديدة... والواقع أن أهم تحول يشهده الاقتصاد الدولي هو التحول من الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية. في البداية لم تفض الثورة التكنولوجية إلى تحولات كيفية في جهاز الإنتاج المستقر والتكنولوجيا المستخدمة، فقد كان الإنتاج يعتمد على الاستخدام الواسع لموارد النمو الاقتصادي ولم تكن الثورة معنية

بعد بقضية محدودية الموارد الطبيعية والبشرية ولقد نجحت اللقاءات المتنامية بين العلم والإنتاج في زيادة سرعة نمو الإنتاج... وهكذا اتجه الأمر لتغيير وتحويل جهاز الإنتاج بالاتجاه إلى تكنولوجيات(التوفير في الموارد والطاقة) [١٦].

إن العولمة ليست وافداً جديداً بقدر ما هي تفاعل بين عناصر قديمة لها جذور راسخة من ناحية، وعناصر جديدة تبحث لها عن أرضية مناسبة من ناحية أخرى، وهو تفاعل مستمر وذو أبعاد متعددة وهكذا فان ما يطلق عليه اسم العولمة هو ظاهرة مركبة وملتبسة يختلط فيها الجديد بالقديم، وتتفاعل هذه العناصر في تطور بطيء أو سريع وتتضمن عناصر متجانسة مثلما تحمل بين طياتها عناصر أخرى متناقضة [١٧].

لقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً في قيادة العالم الرأسمالي وخصوصاً في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث أصبحت تمثل القوة الأولى في العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وبدأت بالترويج لفكرة العولمة على أكثر من صعيد وفي مختلف دول العالم وقد كانت الخطوات الأولى في هذا المجال اقتصادية تهدف إلى تكوين قواعد وأسس لاقتصاد كوني واحد وهي خطوات ارتبطت بتجليات أخرى في المجالات السياسية والثقافية والإعلامية وسعي حثيث لإيجاد نوع من القبول لواقعها أي الاقتناع بصواب فكرتها في المجتمعات المستهدفة ، والقبول بفكرة العولمة والاقتناع بعوائدها الايجابية بمستويات تفوق الآثار السلبية الجانبية بالنسبة للمجتمعات المعنية [١٨].

تنطوي العولمة على مفارقات كبيرة هي التي تشكل مصدر قوتها وديناميكيتها، فهي في الوقت الذي تفتح فيه آفاقا جديدة للجماعات من خلال ما تقدمه من فرص النمو الاقتصادي والتجاري وإعادة توزيع عناصر القوة والثروة وميلاد اقتصاد جديد قائم على تراكم رأس المال المعرفي اللامادي، تطرح عليها تحديات كبيرة أيضا ومما يزيد من حجم هذه التحديات خريطة توزيع القوة والقرار في حقل العلاقات الدولية التي تحرم البلدان والمجتمعات الصغيرة من قدرة على التأثير على صياغة برنامج العولمة الراهنة وتضطرها إلى الاصطفاف خلف القوى الصناعية الكبرى [١٩].

تمثل التكنولوجيا العنصر الأكثر تأثيراً وحسماً في مجال توحيد السوق العالمية وتتولى الشركات المتعددة الجنسيات احتكار مصادر التجديد التكنولوجي جاعلة إياه محور المنافسة الدولية في ما بينها، تتوطن أنشطة البحث التطبيقي والتنمية التكنولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية واليابان[٢٠] .

وتشهد التطورات الحديثة في التكنولوجيات وفي الاقتصاد الرأسمالي أن ثورة العلم والتكنولوجيا تنمو لتصبح ثورة العلم والإنتاج.و باندماج العلم والإنتاج يغزو التقدم التكنولوجي- إضافة إلى مجال الإنتاج - المجال غير الإنتاجي أيضا، ليغير حياة الناس اليومية وأوقات فراغهم فالثورة توفر مقدمات لإعادة بناء جذرية للنظام القائم لتقسيم العمل الدولي. غير أن عدم التكافؤ السائد في الاقتصاد الدولي لا يسمح بعد بمثل هذا التحول الجذري.

ولذلك فإن ما يحدث حاليا من عمليات إعادة هيكلة للاقتصاد الدولي لا تزال تجري في إطار من المنافسة الدولية غير المتكافئة ثم إن التطور غير المتكافئ في مجال العلم والتكنولوجيا يدخل في إطار التبادل الدولي غير المتكافئ ليزيد في تأخر وتبعية وفقر البلدان النامية حيث تجري عملية إعادة توزيع الموارد على صعيد العالم لقد صارت دورة الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك دورة عالمية بفضل الثورة العلمية والتكنولوجية التي شملت الاقتصاد الوطني لكل أقطار العالم [٢١].

ويقود التركيز على السوق العالمية مقابل السوق الوطنية إلى نشوء اتجاهين يهددان بالقدر ذاته البرنامج الاقتصادي الذي أعطى الدولة الوطنية قوتها ورصيدها السياسي في الحقبة الماضية، فمن جهة تؤدي المنافسة المحمومة إلى نقل الصناعات إلى البلدان التي تقل فيها تكاليف العمل والإنتاج،مما يحكم على الدول الصناعية بخسارة مستمرة لفرص العمل لصالح البلدان الأخرى ويساهم في ارتفاع معدلات البطالة وتحويلها إلى بطالة دائمة.

ومن جهة ثانية يقود انهيار اقتصاد البلدان الفقيرة التي لا تنجح في مواجهة استحقاقات العولمة بصورة صحيحة وايجابية إلى تفاقم ظاهرة عالمية جديدة وهي هجرة اليد العاملة إلى البلدان الصناعية واستيطانها هناك مع ما ينجم عن ذلك من تزايد مخاطر إعادة تكوين مجتمعات الضواحي الهامشية المستعدة للانفجار في أية لحظة في البلدان الصناعية [٢٢].

ولغرض تتبع المراحل المختلفة لنشأة العولمة يمكننا الرجوع إلى نموذج "رولاند ربنسون " في دراسة تخطيط الوضع الكوني والذي من خلاله تتبع مراحل تطور العولمة وامتدادها عبر الزمان والمكان ويرى" روبتسون " أن نقطة الانطلاق هي ظهور الدولة القومية الموحدة معتمدا في ذلك على إن أساس هذه النشأة هو تسجيل نقطة تاريخية خاصة من تاريخ المجتمعات المعاصرة ، والذي يتمثل ببنية تاريخية فريدة وهذا إن قومية الدولة تتمثل في تجانس مجموعة من العوامل منها التجانس الثقافي، ومن جهة أخرى فان انتشار المجتمعات القومية في القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة كم أن هناك عاملان مكونان للعولمة يعتبران بالإضافة إلى عامل الدولة القومية وهما "الأفراد والإنسانية " .

المبحث الثاني

العولمة والشركات المتعددة الجنسيات .

يتزامن التكامل العالمي مع انتشار نظرية اقتصادية ينصح بها عدد كبير من الخبراء والاستشاريين والاقتصاديين ويقدمونها دون كلل أو ملل للمسؤولين عن إدارة دفة السياسة الاقتصادية على إنها النهج الصحيح إنها "الليبرالية الجديدة " والمقولة الأساسية لهذه النظرية الجديدة هي ببساطة "ما يفرزه السوق فهو صالح ،أما تدخل الدولة فهو غير صالح ".

وانطلاقاً من أفكار أهم ممثل لهذه المدرسة الاقتصادية وحامل جائزة نوبل الاقتصادي الأمريكي "ميلتون فريدمان "، اتخذت في الثمانينيات الغالبة العظمى من الدول المتقدمة هذه النظرية أساساً مهماً في سياساتها الاقتصادية، وهكذا صار عدم تدخل الدولة إلى جانب تحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال، وخصخصة المشروعات الحكومية، أدوات إستراتيجية

في يد الحكومات المؤمنة بأداء السوق وفي يد المؤسسات والمنظمات الدولية المسيرة من قبل هذه الحكومات والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية [٢٣].

لقد أصبح صندوق النقد الدولي أداة سياسية لمساعدة البلدان النامية[٢٤]، ولم يعد يقدم خدمة لمساعدة البلدان هي في عجز أمام المحافظة على سعر عملاتها الخاصة، بل منح "تسهيلات" للبلدان التي تواجه صعوبات: فإذا كانت الشرائح الأولى للقروض غير مشروطة، فان الشرائح الأعلى تتطلب إبرام اتفاق "إثبات" أو"إيفاء بالوعد" بواسطته تلتزم البلدان المستفيدة بإتباع سياسة استقرار. فصندوق النقد الدولي قد خلق آلية ملائمة ومشروطة بشروط أشد فأشد: آلية توسعت في الاعتمادات عام (١٩٧٤)، وتسهيلات في الأحكام أو التسويات البنيوية (١٩٨٦)، وتسهيلات بنيوية مفروزة عام (١٩٨٧)، وتسهيلات للتحول التدريجي موجه للبلدان في أوربا الشرقية (١٩٩٣). و يجب على الدولة أن تلتزم برسالة إقرار من وزير المالية، حول سياستها النقدية والميزانية والأجور، ونسب الربح، ونسب التبادل، وإدارة الدين العام، والاتصالات والمعلومات... الخ.

ولم يتوقف دور صندوق النقد الدولي عن أن يعزز إذ جرى عقد (١٣) اتفاق مشروط في عام (١٩٧٥) و(٢٠) عقد في عام (١٩٧٩) و(٤٢) عقد في عام (١٩٩٠) ويميل صندوق النقد الدولي إلى إتباع سياسة مُواكبة أو مُلازمة على المدى المتوسط "ثلاث سنوات حتى عشر سنوات، لتسهيل التسويات البنيوية المعزَّزة" بدلاً من التسبب في مساعدات منتظمة، كما تتطلب نزعته الأساسية

وعلى الرغم من لا شعبيته القوية، نتيجة الآثار الاجتماعية غير الحسنة، بسبب شروطه، فإنه مفتاح القنطرة بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، فهو الذي يسمح بإعادة جدولة الديون: تخضع المؤسسات الأخرى الخاصة في تدخلها، إلى تلك التي تخص صندوق النقد الدولي- ولقد وافق صندوق النقد الدولي على (١٥) مليار حق سحب خاصة حسب الالتزامات في السنوات (١٩٩٤-١٩٩٥).

أما بالنسبة للبنك الدولي فقد وجب عليه في البدء، تعبئة رؤوس أموال على المدى

الطويل من أجل إعادة البناء في البلدان المدمرة نتيجة الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه المهمة، مكلفة بها الولايات المتحدة مباشرة في الواقع، حسب خُطَّةِ مارشال عام (١٩٤٧)، وأعيد توجيه البنك عندئذ، نحو مساعدة التنمية. فمنح قروضها على المدى الطويل للبلدان ذات الدخل الضعيف بالنسبة للفرد من أجل تحويل مشاريع قطاعية.

ومع الزمن، أصبح يهتم أكثر فأكثر، بالبيئة الاقتصادية الجمعية MACRO ECONOMIQUE للمشاريع، حيث يعتمد على سلوكيتها ولقد حدد عام (١٩٨٠) قرضاً بتسوية بنيوية لتمويل البرامج الإصلاحية الجمعية، التي تكمل غالباً بقروض تسوية قطاعية . ويفرض عندئذٍ (شروطاً عامة) على البلدان ذات العلاقة، ويلعب أيضاً دور الوسيط أو الحافز بالنسبة لمساعدة المنظمات المتخصصة الأخرى: "مثل منظمة الصحة العالمية (OMS) ومنظمة التغذية والزراعة (FAO) والمؤسسات المالية العامة أو الخاصة".

ويتقارب البنك الدولي أيضاً في مجال التدخلات من قبل صندوق النقد الدولي، في حين يقتصر أفقه الزمني بين "ثمانية عشر شهراً وثلاث سنوات" وجرى رفع الالتزامات الجديدة لمجموعة البنك الدولي، بالنسبة للعام (١٩٩٤) وعام (١٩٩٥) إلى (٤٥.٥) مليار دولار.

تضم مجموعة البنك الدولي خمسة كيانات في الواقع: البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (BIRD)، وقد أُنشئ عام (١٩٤٧)، ويدار مثله، مثل صندوق النقد الدولي، من قبل مجلس حكام، الذي يستقر فيه، ممثلو جميع الدول الأعضاء، ومن قبل مجلس إدارة شكل من (٢٤) عضواً ولا يمكن لدولة ما أن تصبح عضواً في البنك الدولي، إلا إذا كانت عضواً في صندوق النقد الدولي، ولكل دولة حق التصويت جزئياً، طبقاً (للحصص) التي تمتلكها، بعبارة أخرى، الحُصَّة من رأس مال البنك التي سجلت لها جزئياً فيها، حسب أهميتها الاقتصادية والحصص قابلة للمقابلة إلى ما يشبه ما لدى صندوق النقد الدولي: (١٧.٥%) للولايات المتحدة و(٧.٩%) لليابان و(٦.١%) لألمانيا، و(٥.٩%) لكل من فرنسا والمملكة المتحدة والبنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (BIRD) مثله مثل صندوق النقد الدولي، مقره في واشنطن،

ويرأسه رئيس أمريكي تقليدياً ويسهم البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية بـ (١٦.٨) مليار دولار، قروضاً جديدة في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٥)[٢٥] .

تعتبر منظمة التجارة الدولية (World Trade organization (WTO إحدى أهم مؤسسات تطبيق العولمة بجانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وقد باشرت المنظمة أعمالها في مطلع عام ١٩٩٥ بعد انتهاء جولة أورجواي للجات GATT والتي استمرت منذ العام ١٩٨٦ وحتى عام ١٩٩٣ . وفي مدينة سياتل الأميركية عقد في تشرين الثاني ١٩٩٩ المؤتمر الوزاري لأعضاء المنظمة البالغ عددهم ١٣٥ دولة آنذاك، وكان هذا المؤتمر علامة فارقة في تاريخها، حيث أوضحت المظاهرات العارمة ضده في سياتل وجود تحالف دولي قوي من المنظمات غير الحكومية تقاوم توجهات العولمة وتحذر من أخطارها على البيئة بالأخص .

لقد تميز الربع الأخير من القرن العشرين بظهور عدة تكتلات اقتصادية حول العالم، حيث بات تشمل ٨٠% من سكان العالم وتسيطر على ٩٠% من حجم التجارة الخارجية بفضل توسع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للتكتلات المشهورة (نافتا،الآسيان ،الاتحاد الأوربي)إلى ٨١%من الناتج العالمي عاما إن ١٩% من العمليات الاقتصادية تتم خارج هذه التجمعات [٢٦].

لقد لعبت الشركات المتعددة الجنسية منذ عدة قرون دوراً محورياً في التجارة الدولية للدول المتقدمة ، إلا أن هذا الدور ازداد أهمية في العقدين ألأخيرين من القرن الماضي، حيث سيطرت هذه الشركات على أكثر من ثلثي التجارة كما سيطرت على التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا بالإضافة إلى تحكم هذه الشركات في التطور التكنولوجي على المستوى العالمي حيث استطاعت بما تملكه من موارد مالية وبشرية من السيطرة شبه المطلقة على التطور التقني في مختلف المجالات .كما أعطت العولمة أهمية أكبر لهذه الشركات،حيث أن أهم ركائز العولمة،وهي التجارة الدولية والاستثمار والتكنولوجيا تقع جميعها تحت سيطرة هذه الشركات المتعددة [٢٧].

لقد أحدثت الشركات متعددة الجنسيات تبدلا حقيقا في الرأسمالية لجهة تدويل الإنتاج، والأسواق، ورأس المال، واندماج مجالات الإنتاج الرأسمالي في المرحلة التنافسية، التي كانت تجد تجسيدها في رؤوس الأموال الخاصة بكل مجال. وتعبر الشركات متعددة الجنسيات عن اندماج الرأسمال المصرفي والصناعي في الر أسمال المالي، حين تقضي على استقلال المجالات الثلاثة، عبر دمجها جميعها في مركز قراراتها، من أجل إلغاء احتفاظ الرأسمال التجاري بجزء من فائض القيمة، واستبدال العمل القاصر للتنظيم الذاتي للسوق، بالنسبة للإنتاج، بالآليات المخططة[٢٨].

إن الكثير من المزايا التي تملكها الشركات المتعددة الجنسية لا تتحقق على النحو الأفضل إلا نتيجة ظروف الاحتكار، والاحتكار بدوره لا يتعايش مع سوق قومية أو دولية حرة، بل يتوطد من خلال العوائق المؤسسية المفروضة ضد دخول المنتجين الجدد ، وضد تبلور قوة منظمة للمستهلكين، ومن هنا فان توحيد السوق الدولية لا يعني في الواقع تحريرها بصورة عامة كما يزعم كثير من الكتاب المدافعين عن مصالح هذه الشركات، بل قد يتفق تماما مع تقييدها بل إن الواقع هو إن الشركات المتعددة تجد أفضل السبل لحل تناقضات الإنتاج الدولي متمثلا في توحيد السوق الدولية ضد التجزؤ المؤسسي المرتبط بسيادة الدول، وتقييده في نفس الوقت عن طريق العديد من الممارسات الاحتكارية التي تمكن القلة من هذه الشركات من الاستيعاب والسيطرة على سوق الفروع التي تعمل فيها [٢٩].

لقد تحولت الشركات متعددة الجنسيات إلى قوة رئيسية على الساحة الدولية، يقول "جوزيف كاميللري " : (إن تزايد قوة وهيمنة الشركات متعددة الجنسيات دفع بميزان القوة في العالم إلى أن يتحرك على نحو ثابت لمصلحة هذه الشركات في الوقت الذي تتجرد فيه الدولة تدريجيا من سلطانها في ممارسة الحكم).

لقد استطاعت هذه الشركات الاحتكارية الدولية خلال السنوات منذ العام ١٩٤٥أن تتحول إلى قوة من القوى الحاكمة والمتحكمة في مجرى التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر، ودفع هذا بالبعض إلى اعتبار نمو وتعاظم دور هذه الشركات

"واحداً من أكثر التطورات دراماتيكية في هذا العصر ، بل انه أهم ظاهرة في عصرنا الراهن " ،بحيث يجوز أن نطلق على هذا العصر اسم عصر الشركات المتعددة الجنسيات[٣٠] .

والشركة المتعددة الجنسية أو كما تسمى أيضا الشركة عبر الوطنية "هي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم أو دولة المقر ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة، كما تكون لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها وتقوم بنشاط متكامل من الإنتاج إلى التوزيع و التسويق "[٣١].

ويوجد لبعض هذه الشركات فروع في أكثر من ٤٠ أو ٥٠ دولة من دول العالم المختلفة، كما أن مجموعة صغيرة من هذه الشركات تسيطر على ٦٠ %من مبيعات القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، حيث أن لشركة رويال دوتشي /شيل على سبيل المثال أنشطة للتنقيب عن النفط في ٥٠ دولة، وتسيطر اكبر ٥ شركات منتجة للسيارات على ٦٠% من مبيعات السيارات في العالم[٣٢] .

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر إذن العنصر الأساسي في مفهوم العولمة وان استثماراتها المباشرة في كثير من دول العالم الآن قادرة على الحد من سيادة هذه الدول، فإذا رغبت دولة ما في إتباع سياسات معينة تؤثر سلباً على أرباح احد فروع هذه الشركات فان الشركة الأم سوف تقوم بإغلاق هذا الفرع ونقله إلى مكان آخر وهذا يشكل بحد ذاته ردعا للدولة المضيفة لكي تعيد حساباتها في التعامل مع الشركة التي تعتبر العالم سوقاً مفتوحاً لها[٣٣].

كانت إستراتيجية الولايات المتحدة بصفتها زعيمة العالم الرأسمالي تقوم على أيديولوجيا اجتماعية اقتصادية سياسية محتواها أن الاستقرار السياسي في بلدان العالم السائرة على طريق التحديث سيكون نتيجة طبيعية وحتمية لإنجاز النمو الاقتصادي أولاً ثم الإصلاح الاجتماعي ثانياً، وخلال الخمسينات من القرن العشرين كان الافتراض السائد للسياسة الأمريكية أن النمو الاقتصادي-أي القضاء على الفقر والجهل والمرض كان ضرورياً من أجل التطور السياسي، وكانت السلسلة السببية في التفكير الأمريكي هي أن المساعدة الاقتصادية تعزز النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي يعزز الاستقرار السياسي.

وكانت هذه العقيدة راسخة في تفكير الاستراتيجيين والرسميين في وكالة المساعدة الاقتصادية والوكالات الأخرى المهتمة ببرامج المساعدات الأجنبية، مثل مشروع مارشال في أوروبا الغربية الذي مهد الطريق لجاميع ضخمة من الاستثمارات الأمريكية الفردية المباشرة واضعة الأسس لنشوء الشركات متعددة الجنسيات، والبرامج الأخرى للمساعدات الخارجية الأمريكية والقروض والمنح المالية للدول التابعة في بلدان العالم الثالث في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وقد اتبعت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات جديدة لتصدير رأس المال إلى البلدان التابعة للتوسع في أسواقها المحلية والاستفادة من رخص اليد العاملة بإقامة الصناعات غير النظيفة فيها وعندما حاولت الدول أن تحد من الأرباح القابلة للتصدير، عمدت هذه الشركات إلى إتباع سياسة إرسال [٣٤]العائدات للخارج، من خلال المدفوعات مقابل التراخيص وبراءات الاختراع وامتيازات حقوق الملكية والعناصر ذات الصلة، وهذه الوسائل المؤسساتية مع زيادة مديونية الدول الواقعة تحت الاستغلال للوكالات والبنوك العالمية التي تسيطر عليها في الواقع الدول الرأسمالية الكبرى غيرت الأشكال الرئيسة للاستغلال[٣٥] .

يخطئُ الكثيرون الَّذين يعتقدون أَنَّ الدُّول الصِّناعيَّة الكبرى تكافحُ كلَّ تطوُّرٍ علمي في البلدان النَّامية ويخطئُ من يحسب أَنَّ تشجيعها على اكتساب التِّقنيَّة واتِّجاهها لتنشيط البحث العلمي ينطلق من غايةٍ نبيلة أَو نظيفة تشرئب إلى مجرَّد إنهاض الدُّول النَّامية، كلُّ المسألة أَن المصالح الاقتصاديَّة والسِّياسيَّة لهذه الدُّول هي الَّتي تقود كلَّ هذه التَّوجُّهات وتحدِّدُ مساراتها الَّتي يمكننا إجمالها على النَّحو التَّالي في هذه اللَّوحة المصوِّرة لكيفيَّة إعادة بناء الهيكليَّة الاقتصاديَّة العالميَّة [٣٦]:

١ــ الاستخدام المتزامن للتقنية في البلدان النَّامية لكي توازي في استهلاكها المنتجات الصِّناعيَّة والتقنية المتطورة في البلدان الصِّناعيَّة بحيث تظلَّ سوقاً مستمرًّا لكلِّ منتج جديد.

٢ ــ انطلاقاً من العنصر السَّابق: لا تصدِّرُ الشَّركات الأَجنبيَّةُ إلاَّ التِّقانة ذاتَ النَّفع الكبير لها، أَو ذات التَّأثيرات البيئيَّة الضَّارة.

٣ ــ وكذلك فإنَّها تشجِّعُ على نقل التِّقانة المفيدة في تطوير استخراج المواد الأَوَّليَّة؛ كالنِّفط واليورانيوم... وتحتكر في الوقت نفسه سوق تصنيع هذه المواد وتسويقها.

٤ ــ وبهذا المعنى نستطيع أن نفهم ماذا يعني توجُّه الدُّول الصِّناعيَّة الكبرى والشَّركات العملاقة نحو تصنيع الدُّول النَّامية أَو تشجيع الصِّناعة فيها.

٥ ــ تشجيع الأَنشطة والميادين الصِّناعية الاستهلاكيَّة والبسيطة الَّتي ترفد الدُّول الصِّناعية بالمواد والمنتجات الَّتي تأنف هي من إنتاجها أَو لا تتواضع لمثلها مثل: صناعات الأَحذية والأَلبسة وتعليب الأَطعمة .... فيما تختصُّ هي بمصانع هذه الأَشياء أَو الأَجزاء الدَّقيقة من هذه المصانع.

٦ ــ من الباب ذاته تتَّجه الدُّول الصِّناعيَّة الكبرى إلى تنشيط الزِّراعة فيها لكي تحكم سيطرتها على أَقوات الشُّعوب الأُخرى وهذا ما يتجلَّى واضحاً في السِّياسة الأَمريكيَّة لدى تعاملها مع أَيِّ مشكلة مع أَيِّ دولة حتَّى مع الدُّول الكبرى مثل الصِّين وروسيا وغيرها . و لكنَّها في الوقت ذاته توجِّه الأَنشطة الزِّراعيَّة في البلدان النَّامية نحو نوع واحدٍ من الزِّراعة لكي تظلَّ تحت قبضة تحكُّمها واحتكارها.

٧ ــ وفي الوقت ذاته أَيضاً تعيق الشَّركات الأَجنبيَّة عمداً عمليَّة البحث والتَّطوير في بلدان العالم الثَّالث ولا سيَّما الدُّول العربيَّة.

٨ ــ تشترط الشَّركات الأَجنبيَّة على الأَقطار العربيَّة وسائر البلدان النَّامية شراء المواد الأَوَّليَّة أَو البسيطة، أَو الأَدوات الاحتياطيَّة للتقنية الَّتي تصدِّرها إلى كل الأَقطار والبلدان من هذه الشَّركات نفسها.

٩ ــ تضع الدُّول الصِّناعيَّة والشَّركات قيوداً على تصدير منتجات الأَقطار العربيَّة وأَشباهها من البلدان النَّامية إلى الأَسواق الخارجيَّة كما حدث ويحدث في شأن الضَّرائب المفروضة على استيراد المواد البترولِيَّة.

١٠ ــ تبيع هذه الشَّركاتُ التقنية ذاتها بأَسعار مختلفة وباهظة إلى أَقطار عربيَّة ونامية ومتخلِّفة.

وتمثل الشركات المتعددة مؤسسات تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وأيدلوجية تؤهلها لإدارة العالم المعاصر كوحدة واحدة مترابطة وتمهد تدريجيا لإلغاء دور "الدولة القومية"، فالشركات المتعددة قائمة على أساس فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة وتدويل المجتمع الإنساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي،إن هدف هذه الشركات العملاقة هو السيطرة سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وتحويله إلى نشاط عالمي يتعدى حدود السلطات المحلية للدول ويتمركز في إدارات ومكاتب هذه الشركات وبالتالي تحول مدراء هذه الشركات إلى أول فئة اجتماعية في التاريخ البشري تدير العالم كنظام مركزي موحد [٣٧].

تعتبر العالمية أو العولمة المرحلة الأخيرة في توسيع الأسواق، فاقتصاد السوق لم يعد يقتصر فقط على التبادل والنشاط الاقتصادي ضمن حدود الدولة السياسية، بل تجاوز ذلك ليشمل مختلف أجزاء العالم دون أن تقف الحواجز السياسية أو السيادة الوطنية عقبة أمام توسع فكرة السوق واقتصاد التبادل[٣٨] .

جاء في كتاب روبر ريش Robert Reich "الاقتصاد المعولم" ما يلي: "نشرع اليوم بالعيش في تحولات ستعيد تركيب الناس والاقتصاد في القرن الواحد والعشرين وسوف لن يكون بعد الآن منتجات وتكنولوجيات وطنية، ولا شركات وطنية، ولا صناعات وطنية كما سوف لن يكون هنالك اقتصاد وطني حسب المفهوم الذي نتمسك به اليوم، على أقل تقدير وسيبقى العنصر المُتجذِّر الوحيد داخل حدود البلاد: الأشخاص الذين يشكلون الشعوب، وستصبح الكفاءات وأصحاب البصر النافذ لدى مواطنيها، هم النشيطون الرئيسيون لكل شعب".

فهل أصبح الاقتصاد في طريقه إلى تغيير العالم، والعمل على إزالة مفهوم الدولة/الأمة؟. مع ذلك، لا يتماثل المسرح الاقتصادي العالمي مطلقاً مع هذا العالم المتنافس الصريح، حيث يعمل فيه الاقتصاديون كمرجع لإثبات شرعية نظرياتهم، وإن التصدع العميق بين ثروات "الشمال" الأكثر ازدياداً فأكثر، وجماهير "الجنوب" ذوي الناس الأكثر فأكثر، يثير هذا التصدع تحدياً حقيقياً أمام أجيال المستقبل [٣٩].

الخاتمة

يتَّضحُ من خلال مفهوم العولمة أَنَّها وشيجة الآصرة مع القوَّة، حتَّى إنَّه يعسر الفصل بينهما بحالٍ من الأَحوال، ذلك أَنَّه «مثلما تحكَّم الأَقوياء في الماضي، أَو بالأَحرى (مثلما) صنعَ الأَقوياء التَّاريخ بما فيه من تقدُّمٍ علميٍّ وتقنيٍّ، فَسَادَتْ ثَقَافَتُهُم السِّياسيَّة ومفاهيمهم الاقتصاديَّة و(العقائديَّة ــ Ideological)، يتحكَّمُ اليوم الأَقوياءُ بسيادة هذه القيم والأَفكار والسُّلوكيَّات. وإذا كان التَّاريخ في الماضي، في فترةٍ ما، صنعته دولةٌ أَو إمبراطوريَّةٌ، فإنَّ التَّاريخ اليوم، وسيادة مفاهيمه، تصنعها أَكثر من دولةٍ بنسبٍ مختلفةٍ يتوازى وما تملكه كلُّ دولةٍ من هذه الدُّول من قدراتٍ ومؤسَّسات متنوِّعةٍ؛ اقتصاديَّة وماليَّة وعسكريَّة وإعلاميَّة وثقافيَّة وغيرها ... وليس العالم أجمعه كما يوحي به مصطلح العولمة» . ولذلك من الطَّبيعيِّ أَن يرى سمير أَمين أَنَّ «انتشار أَسلحة الدَّمار الشَّامل » مضافاً إلى "تكثيفٍ العلاقات الرَّأسماليَّة، الصِّفتان الجوهريَّتان للعولمة " .

الهوامش

[١] - د- محمد عابد الجابري ،قضايا في الفكر المعاصر ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت –لبنان ،١٩٩٧.ص ١٣٦.

[٢] - د- حاكمي بو حفص ،(العولمة :الاندماج السريع والمنافع المحدودة : حالة الدول النامية) ،مجلة العلوم الإنسانية ،العدد٢٠ ،٢٠٠٥.

[٣] -د-نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ،"مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل التغييرات العالمية المعاصرة "،مجلة علوم إنسانية ،السنة الرابعة ،العدد ٣١،٢٠٠٦.

[٤] - ا.د-جلال عبد الفتاح الملاح ،الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية ، دراسات اقتصادية:السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية ،المجلد الثاني ، ع ٣ ،١٤٢٠ للهجرة . ص ٨-٩.

[٥] -د محمد عابد الجابري ،قضايا في الفكر المعاصر ،مركز دراسات الوحدة العربية، مصدر سابق ،ص ١٣٦.

[٦] -د هشام محمد احمد الصمادي ، (العولمة : المفهوم والتحديات) ، مجلة علوم إنسانية ، السنة السادسة ،العدد ٣٩،خريف ٢٠٠٨.

[٧] - د حاكمي بو حفص ،(العولمة :الاندماج السريع والمنافع المحدودة : حالة الدول النامية) ، مصدر سابق .

[٨] -محمد ادم ، العولمة وأثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية ،مجلة النبأ ،العدد ٤٢، شباط ٢٠٠٠.

[٩] -توفيق المديني ،"وجه الرأسمالية الجديد"،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،٢٠٠٤.

[١٠] - د حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"،عالم المعرفة ، الكويت ،٢٠٠٠،ص-٢٠٤.

[١١] - د محمود عبد الفضيل ،"النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية" ،عالم المعرفة ،الكويت ،ص-٢٥.

[١٢] - محمد ادم ، العولمة وإثرها على اقتصاديات الدول الإسلامية ، مصدر سابق .

[١٣] - د- عزت السيد احمد :"انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات وصراعها"، اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،٢٠٠٠.ص-٤٢.

[١٤] - د- محمد السعيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ،عالم المعرفة ، الكويت ،١٩٨٦ ،ص-١٥٠.

[١٥] - ا.د-جلال عبد الفتاح الملاح ،الآثار الاقتصادية للعولمة على الدول النامية ، مصدر سابق ،ص-٧.

[١٦] -توفيق المديني ،"وجه الرأسمالية الجديد"، مصدر سابق.

[١٧] - د- حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"،مصدر سابق ،ص_٢٠٤.

[١٨] - د- سعد ألعبيدي ،"العولمة وتجلياتها النفسية ومؤشرات التعامل معها عربيا وإسلاميا " ،مجلة النبأ ،العدد ٥٢ ،كانون الأول ٢٠٠٠.

[١٩] -د- برهان غليون ،"العولمة وأثرها على المجتمعات العربية " ، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول " تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية " ،بيروت ٢٠٠٥ .

[٢٠] - د فؤاد مرسي ، "الرأسمالية تجدد نفسها " ، عالم المعرفة ، الكويت ،١٩٩٠،ص-١٤٦.

[٢١] -توفيق المديني ،"وجه الرأسمالية الجديد"، مصدر سابق.

[٢٢] - د- برهان غليون ،"العولمة وأثرها على المجتمعات العربية " ، مصدر سابق ،ص ٤.

[٢٣] -هانس-بيتيرمارتين-هارالد شومان ،"فخ العولمة "،عالم المعرفة،الكويت ،١٩٩٨ ،ص- ٣٠.

[٢٤] - موسى الزعبي :"دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي "،منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،٢٠٠١.ص-٦٣.

[٢٥] -المصدر السابق ،ص ٦٤.

[٢٦] -أ.براحو سهيلة،أ.رضا جاوحدو،"تداعيات العولمة الاقتصادية على تغيير الأنماط الاستهلاكية في الدول العربية"،بحث مقدم في المؤتمر العلمي الرابع(استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة)،المنعقد في جامعة فيلادلفيا /كلية العلوم الإدارية والمالية للفترة ١٥-٢٠٠٥/٣/١٦،الأردن.

[٢٧] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،"الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية "،الأمم المتحدة ،نيويورك ،٢٠٠٥.

[٢٨] - توفيق المديني ،"وجه الرأسمالية الجديد"،مصدر سابق.

[٢٩] - د. محمد السعيد سعيد ، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية ، مصدر سابق ،ص ٣٦.

[٣٠] - د.عبد الخالق عبد الله ،"العالم المعاصر والصراعات الدولية "،عالم المعرفة، الكويت ،١٩٨٩،ص-٢٦.

[٣١] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،"الشركات عبر الوطنية في الدول الأعضاء في الاسكوا مع دراسة حالتي الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية "، مصدر سابق ،ص-٣.

[٣٢] - المصدر السابق، ص_٣.

[٣٣] -د. فريد كورتل ،" انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية إشارة خاصة لحالة الأمن الغذائي "،بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية الأهلية – الأردن- ٢٠٠٣ .

[٣٤]

[٣٥] -محمد سعيد طالب،"الثقافة والتنمية المستقلة في عصر العولمة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب ،دمشق ،٢٠٠٥،ص-٢٣.

[٣٦] - د- عزت السيد احمد :"انهيار مزاعم العولمة قراءة في تواصل الحضارات وصراعها"، مصدر سابق .ص ٥٣.

[٣٧] -د.عبد الخالق عبد الله ،"العالم المعاصر والصراعات الدولية "، مصدر سابق ،ص- ٢٦-٢٧.

[٣٨] د.حازم الببلاوي،" النظام الاقتصادي الدولي المعاصر"،مصدر سابق ،ص_٢٠٥.

[٣٩] -موسى الزعبي :"دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي "، مصدر سابق.ص-٦٢.